لم يقم كل انسان في نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من
التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل
فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم
انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل
قبل كل فعلى ايهما حمل يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل
على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان
على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة
فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط
فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي
عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند
جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة
بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكره بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة
اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر
او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فما
يحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه
المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة
المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا
القائل لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لانه انما
سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا
نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل
فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان حكم الايجاب او السلب في كل

٨ بلفظة كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة
كل لان ما افاد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات [illegible] النفي تفيد العموم
في الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي
لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل
انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس بل يجب
ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل
لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير
بالعكس وذلك لان لفظة كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما
يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن
الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة
نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد
لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون
اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون
كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان افادة النفي
عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده ح نفس الاسناد الى كل
انسان لا شيء اخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى
التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه
وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان
الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد
افادة النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى